العرب
السبت 2019/07/27
السنة 42 العدد 11420

الصومال يحاول بصعوبة بناء جيش موحد وقوي

خطوات إصلاحية يعيقها المستفيدون من الفوضى

طريق محفوف بالتحديات

على مدى سنوات، استثمرت العشرات من الدول والمنظمات متعددة الأطراف وقتها وجهدها ومعداتها وأموالها التي وصلت إلى مئات الملايين من الدولارات لبناء جيش صومالي وطني متماسك ويتمتع بقوة كافية لمواجهة مصاعب البلاد. لكن هذه الجهود لم تنجح بعد.

نيروبي – عندما كان في أرض يسيطر عليها الناشطون الإسلاميون الشبان، كان ضابط شاب في الجيش الوطني الصومالي ينتظر ستة أشهر في بعض الأحيان ليتلقى راتبه على الرغم من تمركزه خارج مقديشو. وعندما يصل المال في نهاية المطاف، يرى هو ورفاقه أنهم تعرضوا للسرقة بدرجات متفاوتة.

تحدث هذا الضابط عن تجربته، مع وكالة فرانس برس، طالبا عدم كشف هويته. وقال "لم نتسلم يوما المبلغ كاملا"، مدينا الوسطاء الذين يختلسون جزءا من أجره الضئيل (حوالي مئة دولار شهريا) والأموال المخصصة للأسلحة والحصص الغذائية والبدلات العسكرية.

لكن في مارس الماضي، حصل على راتبه بالكامل، ومباشرة في حساب مصرفي، نتيجة لما تقدمه الحكومة على أنه إعادة بناء كاملة للقوات المسلحة التي يستشري فيها الفساد. وتحت ضغط المانحين الأجانب، بدأت السلطات تدفع لجنودها بشكل مباشر على حسابات مصرفية وعن طريق نظام إلكتروني. وهذا ما سمح بإنهاء هذا الوضع عبر ملفات محفوظة في جداول على برنامج "إيكسل"، والقضاء على العديد من الأخطاء.

> خطوات الإصلاح تواجه مقاومة من بعض قطاعات الجيش ومقاومة من جهات خارجية مستفيدة من حالة الفوضى وضعف المؤسسة العسكرية

وقال مصدر رسمي إن حوالي عشرة آلاف اسم "لجنود وهميين" شطبت من الأرشيف أي نحو ثلث أفراد القوات المسلحة. لكن الخبراء يشككون في هذه الأرقام. وهؤلاء الجنود إما لم يكن لهم وجود أصلا وإما فروا من الجيش منذ فترة طويلة.

وبسيطرتها على دفع الرواتب، تمكنت مقديشو من الالتفاف على القادة الأقوياء الذين تولوا لعقود إدارة الجيش "مثل إقطاعيات خاصة وسرقوا موارده"، كما كتبت في أبريل فيونا بليث التي تعمل في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال.

لكن، تواجه الخطوات الإصلاحية مقاومة كبيرة من بعض قطاعات الجيش التي وصل بها الأمر إلى الخروج من ثكناتها احتجاجا على ذلك. كما تواجه أيضا مقاومة من جهات خارجية مستفيدة من حالة الفوضى الراهنة وضعف المؤسسة العسكرية.

عمل كبير

في يوليو، ألحقت الحكومة مقاتلي ميليشيا حليفة بقوات الأمن، وحددت الجنود المسنين أو المعوقين لإقناعهم بالتقاعد. ويشكل هذا التغيير مرحلة أساسية لجعل الجيش الوطني قادرا على أن يحل محل عشرين ألف رجل في قوة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم) عندما تغادر البلاد.

وأوضح مستشار في الحكومة "لكننا لم نصل إلى هذه النقطة بعد. ما زال علينا القيام بعمل كبير (...) لكننا نعتقد أنه في نهاية المطاف سيتغير ذلك الوضع".

وكانت قوة الاتحاد الأفريقي في الصومال أنشئت في 2007 لمكافحة الناشطين الشباب الإسلاميين بانتظار أن يصبح الجيش الصومالي قادرا على خوض المعركة بمفرده. ويفترض أن تنسحب القوة الأفريقية من الصومال في 2021.

وكان تقرير داخلي خلص في 2007 إلى أن الجيش الوطني الصومالي "قوة هشة تمتلك هرم قيادة وقدرات عسكرية ضعيفة جدا". وفي السنة نفسها علّقت الولايات المتحدة مساعدتها للجيش الصومالي بسبب شبهات في عمليات احتيال.

لكن الجهود الأخيرة لتعزيز الحرفية في الجيش لقيت ترحيبا من قبل أقرب حلفاء الصومال. وأعلنت واشنطن في يوليو استئناف تقديم دعم محدود لوحدة الجيش في منطقة شبيلي السفلى حيث استعادت القوات المسلحة الصومالية وقوة الاتحاد الأفريقي مدينتين أساسيتين من الشباب في أبريل ومايو.

قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إن "الولايات المتحدة أخذت علما بالإجراءات التي اتخذها الصومال لإصلاح قطاع الأمن السنة الماضية وخصوصا التسجيل البيومتري". ويرى سكرتير الدولة الصومالي للدفاع محمد علي هاجا أن هذا الموقف "هو دليل على أن الثقة في قطاع الأمن تتعزز". وقال "طبقنا إصلاحات مهمة وغير مسبوقة لتحسين شفافية قطاع الأمن وإجباره على المحاسبة".

ويعاني الصومال من فوضى وحالة عنف مستمرة سببها:

– أولا، تشهد البلاد حربا بين السلطات الفيدرالية والإقليمية والتنظيمات المتطرفة، وخاصة حركة الشباب المجاهدين، كما انضم فرع الدولة الإسلامية في الصومال إلى هذا الصراع الدامي خلال السنوات الأخيرة. وتستقطب هذه الحرب الاهتمام الدولي الأكبر.

– ثانيا، تتصارع قبائل الصومال مع بعضها البعض، ويرتبط خلافها عادة بتسابقها للسيطرة على السلطة والمدن والموانئ والطرق. وفي سنة 2016، سجلت البلاد حوالي 150 مجموعة مسلحة مختلفة، وتصنف معظمها ضمن الميليشيات القبائلية.

– ثالثا، يشهد الصومال تزايدا في مستويات النزاع على الأراضي والمياه والماشية. وتفاقمت هذه الصراعات بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي في الصومال.

تركت كل هذه الصراعات الصومالية الداخلية شركاء البلاد الدوليين دون إطار عمل مستقر يسهل عليهم توصيل مساعداتهم الأمنية. ونتج عن ذلك العديد من المشاريع المنفصلة التي تحاول بناء الجيش.

جيش بالإسم

يرى المحللون أن هذا الإصلاح مع أنه مهم لا يغيّر الواقع الحزين جذريا وهو أن الجيش الوطني الصومالي ليس مستعدا لضمان أمن بلد غرق في الفوضى منذ 1991. وقال نات بريدن، مؤسس المجموعة الفكرية "ساهان"، التي تتخذ من نيروبي مقرا لها، "إنه جيش بالاسم فقط".

أما جهود الشركاء الدوليين، فقد جرت بتنسيق سيء وجاءت مشتتة. فقد تم تدريب بعض الوحدات من قبل البريطانيين وأخرى من قبل الأوروبيين. وحتى سنة 2018 كانت الإمارات العربية المتحدة تقوم بتأهيل قواتها بينما تركز الولايات المتحدة جهودها على ضربات الطائرات المسيرة والقوات الخاصة الصومالية وهي وحدات أخرى.

وتبين أن تشجيع كل هذه الأطراف ذات الاستراتيجيات المتباينة في الدولة الواقعة في القرن الأفريقي، على العمل معا أمر صعب. ويرى بول وليامز، الأستاذ في جامعة جورج واشنطن، أنه طالما لم يتحقق ذلك، سيبقى الجيش الوطني الصومالي يعاني من "تفاوت في فاعلية وحداته". وأضاف أن "تجانسا أكبر سيأتي بالتأكيد من عدد أقل من الشركاء الذين يدربون ويرعون الجيش الوطني الصومالي"، لكن دون أن تتحول المساعدة إلى باب للتقسيم وإذكاء الفوضى في هذا البلد.

تحديات خارجية

عادت الأسئلة حول أهمية مشروع بناء جيش وطني صومالي قوي وما يواجهه من تحديات على المستوى العملي، على خلفية ما نشرته وسائل إعلام أميركية عن دعم خارجي لجماعات وتنظيمات إرهابية ما يعرقل فرص بناء هذا الجيش من الصفر في أوج حرب ضد عدو خطير ومرن وخبيث، هو هذه التنظيمات.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز أثارت هذا الجدل من خلال تحقيق عن دور قطري في تفجيرات شهدتها البلاد في مايو الماضي. وأعادت هذه الحادثة فتح ملفات أخرى من قبيل مصادرة قوات أمن صومالية، تميل لحلف قطر وتركيا، الملايين من الدولارات كانت مخصصة لدفع رواتب عسكريين صوماليين، ضمن برنامج التدريب العسكري الذي تشرف عليه الإمارات.

وتلعب قطر بكل الأطراف في مقديشو وتستغل تواطؤ الحكومة، لتحويل الصومال إلى أفغانستان جديدة في أفريقيا، عبر دعمها للحركات المتشددة، خاصة حركة الشباب المتطرفة. وقال المحلل السياسي محمد نور سيدو إن استراتيجية الأجهزة الأمنية القطرية تقوم على إضعاف الجيش الصومالي بشتى الطرق، حتى لا يتمكن من القضاء على "حركة الشباب" الإرهابية التي تدعمها الدوحة.

من جهتها، ترى تركيا خطرا في المجهودات التي يمكن أن تؤدي إلى بناء جيش قوي قادر على حماية البلاد من أي تدخلات، خاصة وأنها تملك قاعدة عسكرية في الصومال، كما تعتبر هذا البلد من المناطق الرئيسية في سياساتها الناعمة. وعلى مدى سنوات طويلة استغلت الأوضاع الإنسانية في البلاد، لترسخ قدمها وذلك عبر سياسة بدأت بالمساعدات الإنسانية ومشاريع خيرية وانتهت ببناء القاعدة العسكرية.

محمود عباس يعلن تجميد العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل

رام الله – أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في وقت متأخر الخميس وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل وتشكيل لجنة لبحث آلية التنفيذ بدأت عملها اعتبارا من الجمعة.

وشكّل قرار الرئيس الفلسطيني سابقة في تاريخ العلاقة مع الإسرائيليين، لكن هناك شكوك حول مدى إمكانية تطبيقه على أرض الواقع في ظل الحاجة المتبادلة للطرفين لمنع انفلات الأمور.

جاء القرار إثر قيام السلطات الإسرائيلية الاثنين بهدم 12 بناية لفلسطينيين في منطقة صور باهر الواقعة على طرف مدينة القدس وبين مناطق تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، ما أدى إلى فقدان العشرات من الفلسطينيين لمنازلهم.

لاقى هذا الإجراء تنديدا فلسطينيا واسعا واعتبروه "تطهيرا عرقيا". وعقدت القيادة الفلسطينية إثر ذلك اجتماعات مكثفة ومنها الاجتماع الذي عقدته الخميس واتخذ فيه قرار وقف العمل بالاتفاقيات.

■ ما هي الاتفاقيات الموقعة؟

في 13 سبتمبر من العام 1993 وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاق سلام في البيت الأبيض بحضور غالبية زعماء دول العالم، ووقّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن الجانب الفلسطيني بصفته حينها أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ونص الاتفاق على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي (السلطة الفلسطينية) لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات.

وشكلت هذه الاتفاقية الرئيسية غطاء لعدة اتفاقيات بين الطرفين، منها اتفاقيات تتعلق بالمياه والكهرباء والتنسيق الأمني بين الجانبين والنواحي الاقتصادية، وأيضا إجراء انتخابات لاختيار رئيس للسلطة الفلسطينية ومجلس تشريعي.

ويعتبر التنسيق الأمني من أهم هذه الاتفاقيات خاصة وأن هناك حوالي 400 ألف مستوطن إسرائيلي يعيشون في المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية.

ومع انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام فشلت محاولات الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في العام 2000 في التوصل لاتفاق جديد بين الفلسطينيين وإسرائيل، بعد عدة أيام من المفاوضات الثلاثية في منتجع كامب ديفيد ضم كلينتون وياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي حينها إيهود باراك.

وإثر فشل تلك المفاوضات اندلعت انتفاضة مسلحة في الأراضي الفلسطينية، قامت إثرها السلطات الإسرائيلية باقتحام المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وتم تدمير العديد من المقار الأمنية الفلسطينية. تعرض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لحصار في مقره برام الله حتى وفاته في العام 2004.

عقب وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، انتخب محمود عباس (84 عاما) رئيسا للسلطة الفلسطينية وأعلن منذ أيامه الأولى رفضه للعنف وانتهاج العمل الدبلوماسي.

وكانت أول مواجهة دبلوماسية قادها عباس حينما أوقف المفاوضات السلمية مع الجانب الإسرائيلي، حيث أصر عباس على وقف الأعمال الاستيطانية الإسرائيلية كشرط لاستئناف هذه المفاوضات التي لا زالت متوقفة حتى الآن. ونجح عباس في الحصول على قبول في الأمم المتحدة لدولة فلسطين كعضو مراقب، وهو ما اعتبر نجاحا للدبلوماسية الفلسطينية.

■ لماذا اتخذ قرار وقف الاتفاقيات؟

في إطار نهجه الدبلوماسي لوّح عباس أكثر من مرة بورقة وقف التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، كخطوة يمكن اتخاذها في حال "استمرت إسرائيل في خرق الاتفاقيات"، كما أعلن عن ذلك أكثر من مرة، غير أنه لم يتخذ أي خطوة فعلية في هذا الإطار.

ويعتبر التلويح بوقف الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي خطوة ليست بالجديدة، حيث اتخذ المجلس المركزي الفلسطيني على مدار السنتين الماضيتين أكثر من قرار حول الموضوع، وشكلت لجان لتنفيذ هذا القرار. غير أن الشيء الجديد أن هذا الإعلان تم هذه المرة من قبل الرئيس الفلسطيني نفسه، وهو ما لم يحدث سابقا.

وجاء إعلان عباس هذا عقب عدة تطورات كان أهمها مؤخرا حينما أقدمت إسرائيل على هدم منازل فلسطينيين في مناطق خاضعة للسلطة الفلسطينية قريبة من مدينة القدس. إضافة إلى ذلك، فإن هدم المنازل جاء في ظل أجواء مشحونة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، منها وقف تحويل أموال ضريبية لصالح السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل، ما وضع السلطة الفلسطينية في أزمة مالية خانقة، عوضا عن الإجراءات الأميركية المتخذة ضد السلطة الفلسطينية، منها إغلاق مقر منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وإغلان القدس عاصمة لإسرائيل، ووقف الدعم المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

■ هل للقرار معنى عملي؟

في حين يرى مقربون أن القرار له معنى وطني قد يسهم في تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية على الأقل، يقول آخرون بأنه "لا يعني شيئا". وبحسب محللين فإن قرار عباس الذي ألحقه بتشكيل لجنة للتنفيذ، يعني أن القرار لن ينفذ الآن وإنما سينتظر اللجنة، في حين أن السلطة الفلسطينية وفي قرارات سابقة شكلت حوالي ثماني لجان لتنفيذ نفس القرار.

> شكوك حول مدى إمكانية تطبيق القرار في ظل الحاجة المتبادلة للطرفين لمنع انفلات الأمور

في المقابل، فإن كان قرار تشكيل السلطة الفلسطينية جاء وفق اتفاق مع إسرائيل، فهل يعني إلغاء الاتفاقيات مع إسرائيل إلغاء السلطة الفلسطينية التي يرأسها عباس؟، في إجابة على هذا التساؤل يقول المحلل الاستراتيجي هاني المصري "لا ينفع الحديث عن وقف الاتفاقيات مع إسرائيل دون الحديث عن مصير السلطة الفلسطينية وتغيير شكلها ووظائفها". ويخلص إلى القول "القرار صيغة مكررة عن قرارات سابقة".

تحرك قد يكون مقلقا لإسرائيل المقبلة على انتخابات